



## عودة التذبذب إلى أسواق النفط

### ملخص

- ساهم خفض الإنتاج لدى أوبك وخارجها على حدٍ سواء، في تقليل الفائض في أسواق النفط العالمية. تشير أحدث بيانات أوبك إلى أن متوسط إنتاج أعضاء أوبك من النفط الخام بلغ 32 مليون برميل يومياً في الربع الأول لعام 2017، منخفضاً بنحو 1,6 مليون برميل يومياً عن مستويات الإنتاج في أكتوبر 2016. كذلك، ساهمت روسيا التي التزمت بالاتفاق، في خفض إنتاج النفط.
- رغم ذلك، أدى التخوف من حدوث ارتفاع سريع في إنتاج النفط الأمريكي وعدم وجود تراجع قوي في مخزونات الخام التجارية التي سجلت مستويات قياسية، إلى هبوط أسعار النفط بنسبة 5 بالمائة خلال يوم واحد في مطلع مارس. منذ ذلك الحين ارتفعت الأسعار جزئياً نتيجة لعلاوة مخاطر تتصل بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة، وكذلك بسبب المحادثات بشأن تمديد فترة اتفاق خفض الإنتاج لدى أوبك.
- حسب الوضع الحالي، هناك مخاطر مع كلا النتيجتين المحتملتين فيما يتعلق بموضوع تمديد اتفاق خفض الإنتاج.
- ففي حال لم يتم الاتفاق على تمديد الخفض، وفي ظل عدم وجود سقف محدد للإنتاج، فإن أعضاء أوبك ربما يعودون مرة أخرى إلى التنافس بهدف الحصول على حصص سوقية، كما كان عليه الحال قبل إبرام اتفاق الخفض، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج إلى مستويات أعلى بكثير من المستويات الحالية.
- من ناحية أخرى، في حال تم الاتفاق على الخفض وتم تنفيذه بنجاح، فربما يؤدي ذلك إلى زيادة التوازن في السوق ومن ثم زيادة أسعار النفط، مما يشجع بالتالي منتجي النفط الصخري الأمريكيين إلى زيادة إنتاجهم بوتيرة أعلى من السابق.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي

كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث

faturki@jadwa.com

أسد خان

اقتصادي أول

rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

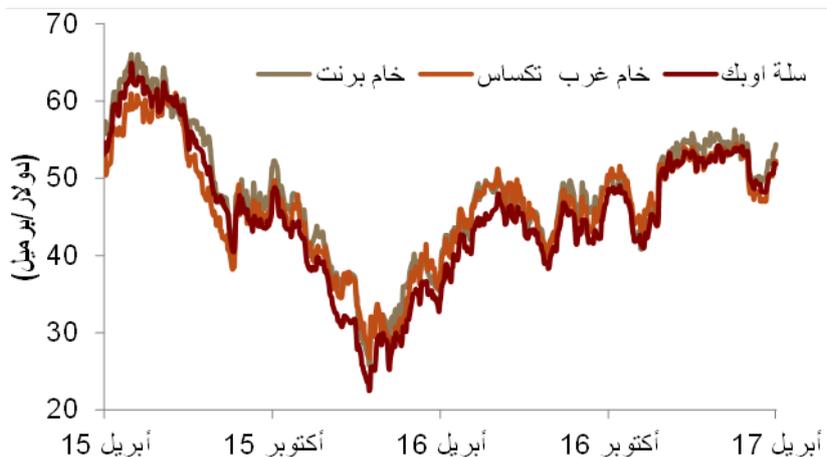
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية  
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،  
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول  
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

شكل 1: أسعار النفط أكثر تذبذباً خلال الأسابيع الأخيرة





## نظرة عامة

رغم ارتفاع أسعار النفط بنسبة 10 بالمائة في الربع الأول لعام 2017 مقارنة بالربع السابق، إلا أن مستويات التذبذب ارتفعت هي الأخرى، خاصة في الأيام الأخيرة من الربع (شكل 1). ففي الوقت الذي تحقق استقرار أولي للأسعار من خلال التنسيق الذي تم بين أوبك (شكل 2) وبعض المنتجين خارجها، نجد أن التخوف من حدوث ارتفاع سريع في إنتاج النفط الأمريكي وعدم وجود تراجع قوي في مخزونات الخام التجارية التي سجلت مستويات قياسية، أدت إلى هبوط أسعار النفط بنسبة 5 بالمائة خلال يوم واحد في مطلع مارس. رغم ذلك، ارتفعت الأسعار منذ ذلك الحين، جزئياً نتيجة لعلو مخاطر تتصل بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة، وأيضاً بسبب المحادثات بشأن تمديد فترة اتفاق خفض الإنتاج لدى أوبك. بالنظر إلى المستقبل، تشير أحدث بيانات أوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط سينمو في الربع الثاني لعام 2017 بنحو 1,2 مليون برميل يومياً، مقارنة بنفس الربع من العام السابق، ولكن بدون تغيير يذكر مقارنة بالربع السابق، ولا يزال هذا النمو دون متوسط النمو السنوي للعامين الأخيرين والذي بلغ 1,57 مليون برميل يومياً. ويُتوقع أن ينتعش الطلب العالمي في النصف الثاني من عام 2017، حيث يُتَظَر أن ترتفع معدلات النمو السنوي بدرجة طفيفة لتصل إلى 1,3 مليون برميل في اليوم.

## ليس هناك نمو كبير في الطلب في المستقبل القريب

في الولايات المتحدة، (التي يمثل الطلب فيها نسبة 21 بالمائة من الطلب العالمي على النفط)، تشير البيانات المؤقتة للربع الأول لعام 2017 إلى تراجع الطلب السنوي على البنزين بنسبة 3,2 بالمائة، على أساس المقارنة السنوية. ويعود هذا التراجع على الأرجح إلى الاستهلاك المرتفع بطريقة غير طبيعية في العام الماضي عندما هبطت أسعار النفط والبنزين إلى مستويات لم تشهدها منذ سنوات عديدة. وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يتوقع أن يرتفع الطلب على البنزين في الربع الثاني لعام 2017، على أساس المقارنة السنوية، بدرجة طفيفة، وستتواصل نفس هذه الوتيرة من النمو خلال النصف الثاني من عام 2017. ويتوقع أن يستفيد الطلب على البنزين من النمو القوي في مبيعات الشاحنات الأمريكية الخفيفة في السنوات الأخيرة، حيث تشير أحدث البيانات من مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي إلى أن الشاحنات الخفيفة، التي تستهلك بنزين أكثر مقارنة بالسيارة العادية، شكلت نسبة 60 بالمائة من إجمالي مبيعات السيارات الأمريكية في مارس، مقارنة بنسبة 50 بالمائة فقط قبل عامين (شكل 3). في حال استمرت مبيعات الشاحنات الخفيفة تمثل النسبة الأكبر من إجمالي مبيعات السيارات في المستقبل، فإن ذلك ربما يشكل زيادة في استهلاك البنزين وإجمالي الطاقة في الولايات المتحدة.

رغم ارتفاع أسعار النفط بنسبة 10 بالمائة في الربع الأول لعام 2017 مقارنة بالربع السابق...

...إلا أن مستويات التذبذب ارتفعت هي الأخرى، خاصة في الأيام الأخيرة من الربع.

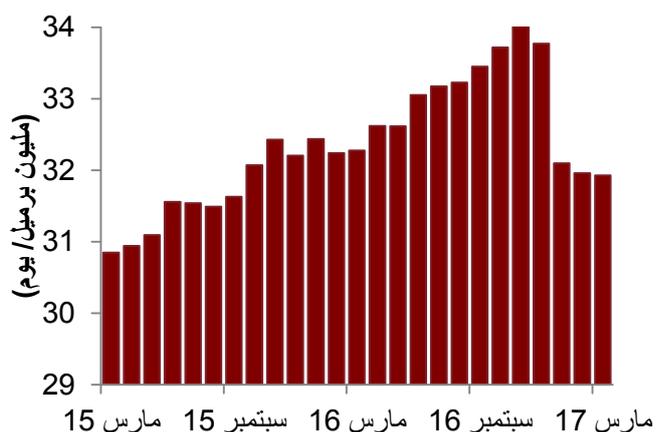
رغم تراجع الطلب السنوي على البنزين في الولايات المتحدة بنسبة 3,2 بالمائة في الربع الأول لعام 2017...

...لكن يتوقع أن يؤدي النمو القوي في مبيعات الشاحنات الخفيفة إلى دعم الطلب على البنزين في الربع الثاني لعام 2017.

شكل 3: أسعار خام غرب تكساس ومبيعات الشاحنات الخفيفة الأمريكية كنسبة مئوية من إجمالي مبيعات السيارات



شكل 2: التزام قوي من قبل أوبك بخفض الإنتاج خلال الربع الأول للعام 2017 (وفقاً للمصادر الثانوية)





في أوروبا، (التي تمثل 15 بالمائة من الطلب العالمي على النفط)، انخفض الطلب على النفط بنسبة 2 بالمائة في الربع الأول لعام 2017، على أساس سنوي. لقد أثر استمرار العوامل الهيكلية، كاستخدام بدائل النفط، وضعف النمو الاقتصادي مع تراجع اليورو، وارتفاع أسعار النفط، على أساس سنوي، بصورة سلبية على الطلب. بالنظر إلى المستقبل، نعتقد أن مخاطر ضعف التماسك السياسي بين الأعضاء الباقين في الاتحاد الأوروبي وتداعيات ذلك على الاقتصاد وبالتالي على طلب النفط تعتبر مرتفعة، في أعقاب إعلان بريطانيا مؤخراً البدء في عملية الخروج الرئسي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وكما هو عليه الحال، سيشهد الربع الثاني بعض النمو في الطلب على النفط، لكن العوامل المشار إليها أعلاه ستجعل من النمو عند حده الأدنى خلال الفترة المتبقية من العام، مع وجود مخاطر ربما تؤدي إلى تراجع الطلب في حال أدت العوامل السياسية إلى تأثيرات اقتصادية مباشرة.

تشير البيانات الأولية للربع الأول لعام 2017 إلى أن الصين (يشكل طلبها 12 بالمائة من إجمالي الطلب العالمي)، استوردت كمية قياسية من النفط الخام بلغ حجمها 8,2 مليون برميل يومياً، بزيادة نسبتها 15 بالمائة، على أساس المقارنة السنوية. ويعود هذا الارتفاع في الواردات جزئياً إلى مشتريات النفط الإضافية للمصافي المستقلة بعد تلقيها حصص واردات جديدة في يناير. ويُتَظَر أن يبقى نمو واردات النفط قوياً خلال العام، حيث تتوقع شركة النفط الوطنية الصينية أن يبلغ متوسط واردات الصين عام 2017 نحو 7,95 مليون برميل يومياً. إلى جانب زيادة الطلب من المصافي المستقلة، ستبقى واردات الصين من الخام مرتفعة بفضل انخفاض أسعار بيع البنزين بالتجزئة، وزيادة مبيعات السيارات، والجهود المستمرة لتعزيز مخزونات الخام الاستراتيجية والتجارية.

أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الهندية في أواخر العام الماضي والخاصة بحظر فئات العملات الكبيرة إلى إرباك الاقتصاد في الهند (يشكل الطلب الهندي 5 بالمائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط) خلال الربع الأول لعام 2017. نتيجة لذلك، بقيت واردات الهند من النفط الخام دون تغيير في الربع الأول لعام 2017، على أساس سنوي، مقارنة بنمو بلغت نسبته 15 بالمائة في الربع السابق. وتشير تفاصيل واردات الربع الأول لعام 2017 إلى بقاء المملكة كأكبر مورد للنفط الخام إلى الهند، حيث شكلت وارداتها نسبة 19 بالمائة من إجمالي الواردات. وتضمنت قائمة الموردين الرئيسيين العراق، التي شكلت وارداتها نسبة 16 بالمائة من إجمالي الواردات. كذلك، زادت الحصة السوقية لإيران في العام الماضي، حيث كانت حصتها من واردات النفط الخام إلى الهند قبيل رفع معظم العقوبات الدولية عند 4 بالمائة فقط، ولكنها منذ ذلك الوقت ارتفعت إلى 15 بالمائة (شكل 5). لكن، النزاع القائم بين الدولتين حول تطوير حقل غاز بحري، ربما يدفع بالهند إلى خفض وارداتها النفطية من إيران بنسبة قد تصل إلى 20 بالمائة. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي القوي إضافة إلى التوسع الصناعي وزيادة مبيعات السيارات خلال الربع الثاني لعام 2017، إلى زيادة الاستهلاك الإجمالي للنفط الخام في الهند بنسبة 5 بالمائة كمتوسط لعام 2017 ككل، رغم بقاء الاستهلاك دون تغيير خلال الشهور الأولى القليلة من العام.

أترضعف اليورو وارتفاع أسعار البنزين بصورة سلبية على الطلب في أوروبا...

...بالإضافة إلى عوامل هيكلية.

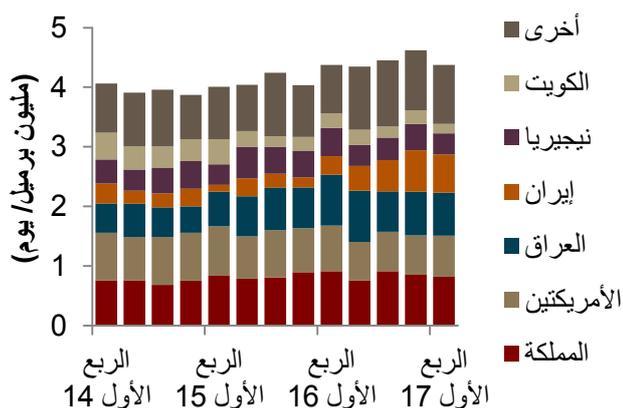
ارتفعت واردات الصين بنسبة 15 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2017...

...لتصل إلى 8,2 مليون برميل في اليوم.

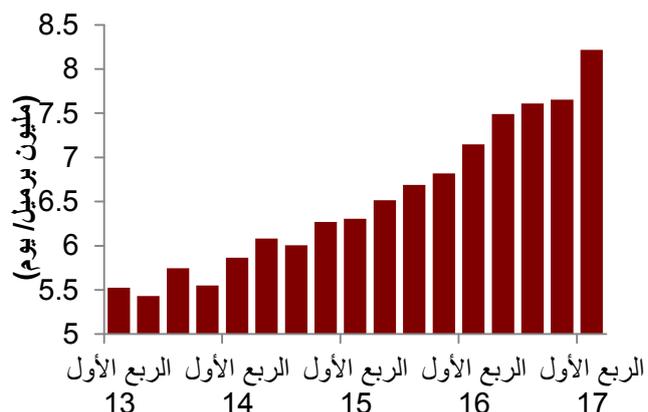
بقيت واردات الهند من النفط الخام دون تغيير في الربع الأول لعام 2017، على أساس سنوي...

...بسبب ارتباك الاقتصاد نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة إزاء حظر فئات العملات الكبيرة.

شكل 5: واردات الهند من النفط الخام، حسب الدول الموردة



شكل 4: واردات الصين من النفط الخام





ظلت واردات اليابان من النفط الخام (يشكل الطلب الياباني 3 بالمائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط) في تراجع مستمر، على أساس سنوي، طيلة العامين الماضيين، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع كفاءة استخدام الوقود وخفض الطاقة التكريرية. نتيجة لذلك، تراجعت واردات النفط في الربع الأول لعام 2017 بنسبة 3 بالمائة، على أساس سنوي. من غير المتوقع أن يحقق الاقتصاد الياباني تحسناً كبيراً، كما أن الإغلاق المستمر لبعض المصافي سيبقي على طلب النفط الخام في الخانة السلبية في الربع الثاني من عام 2017 وكذلك عام 2017 ككل، مع احتمال حدوث تراجع أكبر في الطلب في حال تم إعادة تشغيل أي من المفاعلات النووية المتوقفة.

تشير أحدث البيانات، الخاصة بشهري يناير 2017، إلى أن الاستهلاك المحلي في المملكة العربية السعودية (يشكل الطلب السعودي 3 بالمائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط) تراجع بدرجة ملحوظة، بلغت نسبته 15 بالمائة، على أساس سنوي، وقد شمل هذا التراجع جميع أنواع الطاقة تقريباً. وجدير بالذكر، أنه نتيجة لتضايف تحسن كفاءة استخدام الطاقة، مع زيادة استخدام الغاز وتباطؤ النمو الاقتصادي، تراجع استهلاك النفط الخام (في توليد الكهرباء) في المملكة إلى أدنى مستوى له خلال ما يقارب ثماني سنوات (شكل 6). هذا، وقد شهدت جميع أنواع المنتجات المكررة تراجعاً في الطلب عليها، باستثناء غاز البترول المسال، على أساس المقارنة السنوية.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي والتأثير المستمر لزيادة إنتاج الغاز، على أساس سنوي، إلى جعل استهلاك النفط يرتفع بدرجة طفيفة في الربع الثاني لعام 2017، حتى بالرغم من ارتفاع الطلب بسبب ارتفاع درجات الحرارة خلال ذلك الربع. أما بالنسبة للنصف الثاني من عام 2017، فإن الطلب على النفط سيتأثر سلباً بعد ربط الحكومة أسعار الكهرباء للمنازل بسعر مرجعي، لم يتم تحديده بعد، ابتداءً من منتصف عام 2017. رغم ذلك، هناك ست محطات لتوليد الكهرباء يتوقع أن ينطلق تشغيلها خلال العام، إضافة إلى أن مجمي صدارة وبترو رايف 2 لإنتاج البتروكيماويات سيبلغان طاقتهما القصوى، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي في المملكة. إجمالاً، وفي ظل العوامل المذكورة أعلاه مجتمعة، يمكن القول أن استهلاك المملكة سيبقى دون تغيير، عند نحو 2,9 مليون برميل يومياً، على أساس المقارنة السنوية، في عام 2017.

### التوقعات بشأن خفض الإنتاج لدى أوبك

تشير أحدث بيانات أوبك إلى أن متوسط إنتاج أعضاء أوبك من النفط الخام بلغ 32 مليون برميل يومياً في الربع الأول لعام 2017. ويقال هذا الإنتاج بنحو 1,6 مليون برميل يومياً عن مستوى إنتاج المنظمة في أكتوبر 2016، وهو المستوى المرجعي للخفض الذي تم الاتفاق عليه. وبناءً على ذلك، فإذا استبعدنا إنتاج اندونيسيا من إجمالي إنتاج أوبك في أكتوبر 2016، حيث تم تعليق عضوية تلك

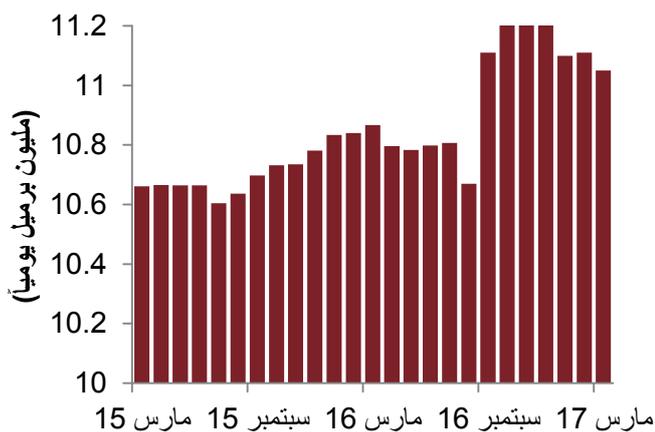
سيبقى الطلب على النفط الخام في اليابان في الخانة السلبية في الربع الثاني من عام 2017 وأيضاً عام 2017 ككل.

تشير البيانات الأولية إلى تراجع ملحوظ في الاستهلاك المحلي في المملكة خلال الربع الأول لعام 2017، على أساس سنوي، بلغت نسبته 15 بالمائة...

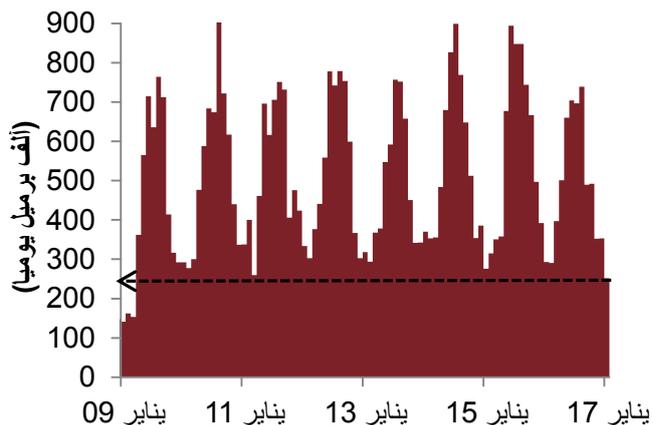
...نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع كفاءة استخدام الطاقة وزيادة إمدادات الغاز.

تشير أحدث بيانات أوبك إلى أن متوسط إنتاج أعضاء أوبك من النفط الخام بلغ 32 مليون برميل يومياً في الربع الأول لعام 2017.

شكل 7: تراجع بطيء لإنتاج روسيا من النفط الخام



شكل 6: استهلاك المملكة من النفط الخام (لتوليد الكهرباء) عند أدنى مستواه في ثماني سنوات





الدولة في نهاية 2016، يكون حجم الخفض في الإنتاج هو 900 ألف برميل يومياً في الربع الأول لعام 2017. ورغم أن هذا الخفض يقل عن مستوى الخفض الذي اتفقت عليه المجموعة والذي يبلغ 1,2 مليون برميل يومياً، إلا أنه لا يزال يشكل درجة عالية من الالتزام.

بلغ متوسط إنتاج روسيا من النفط نحو 11,05 مليون برميل يومياً في مارس 2017، وهو مستوى يقل بنحو 200 ألف برميل يومياً عن مستويات الإنتاج في أكتوبر 2016، كما يقل عن مستوى الخفض المتفق عليه والبالغ 300 ألف برميل يومياً (شكل 7). يُلاحظ التزام كبار منتجي النفط بخفض الإنتاج المتفق عليه، في حين يقل الالتزام لدى صغار المنتجين، ويبدو أن السبب الرئيسي وراء ترددهم في الالتزام حتى الآن هو ارتفاع التأثير النسبي للخفض على الشركات الأصغر. قالت الحكومة الروسية أنها تتوقع تحقيق الالتزام بنسبة 100 بالمائة في أبريل. وفي حال عدم تحقق ذلك، فستزداد على الأرجح مخاطر عدم الالتزام من الأعضاء الآخرين خارج أوبك الذين وافقوا على المساهمة مجتمعين بنحو 258 ألف برميل يومياً في عملية الخفض.

رغم أن خفض الإنتاج لدى أوبك وخارجها قد ساهم في خفض الفائض في إمدادات النفط العالمية (شكل 8)، لكن لا تزال مخزونات النفط التجارية العالمية مرتفعة. فوفقاً لبيانات أوبك، لم يطرأ تغيير على مخزونات النفط التجارية لدى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على أساس المقارنة الربعية، في الربع الأول لعام 2017، حيث بقيت قريبة من مستوياتها القياسية (شكل 9). ونتيجة لذلك، وافق عدد من دول أوبك مؤخراً على النظر في إمكانية تمديد اتفاق الخفض لمدة ستة شهور أخرى. حتى الآن أشارت الكويت والامارات العربية المتحدة واندول والمملكة العربية السعودية والعراق إلى اهتمامها بتمديد عمليات خفض الانتاج لمدة ستة شهور أخرى، حتى نهاية عام 2017.

## نص مظلّل 1: تمديد خفض الإنتاج لدى أوبك

حسب الوضع الحالي، هناك نتيجتان محتملتان فيما يتعلق بموضوع تمديد اتفاق خفض الإنتاج:

(i) قرار أوبك عدم تمديد الخفض بعد يونيو:

حالياً، نلاحظ ارتفاع إجمالي المخزونات جزئياً بسبب توقف المصافي المبرمج، حيث تجري الصيانة الدورية، والتي تتم عادة خلال مارس/ أبريل. إذاً، حتى مع افتراض عدم تمديد اتفاق الخفض، نتوقع أن يتوازن سوق النفط ابتداءً من مايو والفترة التي تليه، عندما يعود النشاط إلى المصافي العالمية ويزداد الطلب مع دخول الصيف. وبناءً على تقديرات أوبك بشأن العرض والطلب، وبافتراض عودة أوبك إلى مستوى الإنتاج قبل الخفض عند 33 مليون برميل يومياً، نتوقع أن تحقق

انخفاض إنتاج روسيا من النفط الخام بنحو 200 ألف برميل يومياً مقارنة بمستويات أكتوبر 2016...

..لكنه يقل عن مستوى الخفض المتفق عليه والبالغ 300 ألف برميل يومياً...

...رغم إعلان الحكومة الروسية بأنها تتوقع تحقيق الالتزام بنسبة 100 بالمائة في أبريل.

لا تزال مخزونات النفط التجارية العالمية عند مستوياتها القياسية...

...مما يمهد الطريق إلى احتمال إقرار أوبك بتمديد لاتفاق خفض الإنتاج.

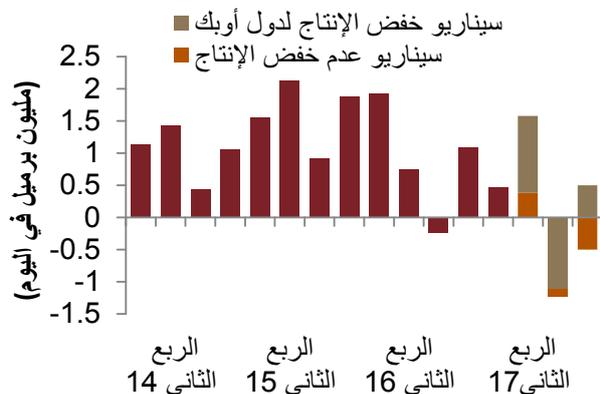
حسب الوضع الحالي، هناك نتيجتان محتملتان:

(i) قرار أوبك عدم تمديد الخفض بعد يونيو...

شكل 9: مخزونات النفط العالمية لا تزال قريبة من مستوياتها القياسية



شكل 8: يتوقع أن يساعد خفض أوبك لإنتاجها على إعادة توازن أسواق النفط بصورة أسرع





أسواق النفط العالمية فائضاً يبلغ متوسطه 200 ألف برميل يومياً في النصف الثاني من عام 2017 (شكل 8). لكن تتمثل المخاطرة في احتمال عودة المنتجين في أوبك، في ظل عدم وجود سقف أعلى للإنتاج، إلى المنافسة بهدف الحصول على حصص سوقية وربما بكثافة أعلى من السابق، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج ليتجاوز مستوى 33 مليون برميل يومياً. وربما يؤدي هذا الاحتمال، مقروناً مع الزيادات المتوقعة في الإنتاج الأمريكي، خاصة وأن المنتجين الأمريكيين قد حموا أنفسهم ضد أي انخفاض في أسعار النفط، من خلال بيعهم عدد قياسي من عقود البيع على المكشوف حسب سعر خام غرب تكساس القياسي، إلى جعل الأسواق تعود مرة أخرى إلى التخمة.

(ii) قرار أوبك تمديد اتفاق خفض الإنتاج إلى ما بعد يونيو:

في حال قررت أوبك تمديد اتفاق خفض الإنتاج، هناك مخاطرتين رئيسيتين تتصلان بهذا الخيار. أولاً، ربما يؤدي عدم استمرار أعضاء أوبك في الالتزام، بعد الاتفاق على خفض الإنتاج، إلى حالة مشابهة للوضع المذكور أعلاه، أي: عودة التنافس للحصول على حصص سوقية. ثانياً، في حال تم تنفيذ خفض الإنتاج ومن ثم تحقق التوازن لأسواق النفط، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي يقود إلى تشجيع زيادة قوية في إنتاج النفط الأمريكي. بالفعل تم رفع التوقعات بشأن إنتاج النفط الأمريكي خلال الستة شهور الماضية، ومع مواصلة التنفيذ الكامل للأجندة الداعمة لإنتاج النفط التي تتبناها الحكومة الأمريكية (أنظر تقريرنا السابق بعنوان: [أسواق النفط العالمية: جميع الأنظار تنجّه نحو أوبك والولايات المتحدة](#) لمزيد من التفاصيل)، فربما يشجع تمديد أوبك لاتفاق خفض الإنتاج المنتجين الأمريكيين على زيادة إنتاجهم بوتيرة أكبر.

ملحوظة: القرار بتمديد خفض الإنتاج ستم مناقشته في الاجتماع القادم لأوبك المقرر في 25 مايو 2017.

...والذي ربما يؤدي إلى عودة المنتجين في أوبك مرة أخرى إلى المنافسة للحصول على حصص سوقية...

...أو (ii) قرار أوبك تمديد اتفاق خفض الإنتاج إلى ما بعد يونيو...

...مما يؤدي إلى تشجيع المنتجين الأمريكيين إلى زيادة الإنتاج ربما بوتيرة أكبر.

## إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز، وشركة بلومبيرغ، وإدارة معلومات الطاقة، وأوبك، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.